لماذا يعبث الحوثيون بـ«جريفيثس»؟

بعد تأجيل متكرر لزيارته... جريفيثس يصل صنعاء

«الأمناء» غرفة الأخبار:

وصل المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن جريفيثس إلى صنعاء ظهر أمس الاثنين بعد أن أجل زيارته أكثر من مرة لأسباب مجهولة.

وكان جريفيثس قد أرسل ثلاثة من موظفي مكتبه أمس الأول الأحد إلى صنعاء، للانضمام إلى رئيس فريق المراقبين في الحديدة الجنرال مايكل لوليسغارد الذي يخوض مفاوضات شاقة مع قيادات الحوثي في محاولة لإقناعهم بالخطة المعدلة بشأن المرحلة الأولى من إعادة الانتشار في الحديدة.

وبحسب مصادر صحافية فإن جريفيثس سيحاول الدفع بجهود رئيس فريق المراقبين الدوليين الجنرال مايكل لوليسغارد، لإقناع الحوثيين بالخطة المعدلة للمرحلة الأولى لإعادة الانتشار، وكذا محاولة اتمام اتفاق تبادل جزئي للأسرى، حتى يتسنى له دعوة الحكومة والحوثيين إلى مشاورات جديدة.

ويعتقدن سياسيون أن الحوثيين يعبثون مع المبعوث الأممي مارتن جريفيثس.

وقالوا ـــ في أحاديث متفرقة مع «الأمناء» إن جريفيثس أظهر ضعفا كبيرا مام الحوثيين رغم أن الأمم المتحدة تصفهم بـ«الانقلابيين".

واكدوا ان تصرفات جريفيثس تدل على انحيازه للحوثيين وعدم عدله بين طرفي النزاع.

واشاروا إلى أن ذلك سيلقي بظلاله الداكنة على مستقبل السلام في اليمن.

وتعمد المبعوث الدولي مارتن جريفيثس، الذي أجل زيارته يوماً واحدا لصنعاء، عدم الإدلاء بأي تصريح للصحفيين عند وصوله إلى مطار صنعاء، حيث غادر موكبه صالة كبار الضيوف مباشرة.

من جانبها، أوضحت مصادر سياسية في صنعاء أنه التقى أمس الاثنين مع قيادات في ميليشيا الحوثي لمناقشة خطته ومحاولة الحصول على موافقة بشأنها.

كما سيبحث جريفيثس مسألة الدفع باتفاق تبادل الأسرى والمعتقلين الذين يزيد عددهم على 16 ألفا، في ظل مطالبات حقوقية مستمرة بضرورة العمل على حل هذا الملف الإنساني.

وخلال الأيام الماضية، كان المبعوث الأممي قد التقى وزير الخارجية خالد اليماني، في العاصمة السعودية الرياض، وبحث معه سبل تنفيذ اتفاق ستوكهولم.

وتصر الميليشيا على إفشال الاتفاق، وترفض الانسحاب من مدينة وموانئ الحديدة.

وفي 13 ديسمبر الماضي، اتفقت الحكومة الشرعية مع الحوثيين في العاصمة السويدية ستوكهولم، على حل الوضع في محافظة الحديدة، بانسحاب جميع الأطراف من المدينة وموانئها، إضافة إلى الاتفاق على تبادل نحو 16 ألف أسير ومعتقل من الطرفين.

اعتذار لوليسغارد للوفد الحكومي

رغم عدم وصول المبعوث الأممي لدى اليمن مارتن جريفيثس إلى صنعاء في الوقت المحدد كما كان مقررًا أمس الأول الأحد، لإنقاذ ما تبقى من اتفاق السويد، أكدت تقارير إعلامية أن رئيس المراقبين الدوليين مايكل لوليسغارد، أبلغ رئيس الفريق الحكومي أسفه واعتذاره لتأخر تنفيذ المرحلة الأولى من خطة إعادة الانتشار والانسحاب من موانئ الحديدة، بحسب ما كان مقرراً له.

وأكدت لوليسغارد أن التقرير الذي وعد المبعوث الأممي برفعه للأمم المتحدة لتحديد الطرف المعرقل تأخر بسبب طلب مبعوث الأمم المتحدة لليمن مارتن جريفيثس تأجيل البت فيه حتى مقابلة الحوثيين – بحسب الشرق الأوسط.

وكان الحوثيون قصفوا أمس الأول بقذائف الهاون صالة الاجتماعات الخاصة بعقد اجتماعات لجنة تنسيق إعادة الانتشار في المناطق المحررة داخل مدينة الحديدة، في تحد صارخ لكل جهود السلام التي تسعى إليها الأمم المتحدة لتنفيذ اتفاقية ستوكهولم.

وتعددت الأسباب بعد تأجيل زيارة المبعوث الأممي للجلوس مع قيادات الميليشيات إلا أن أبرزها طبقًا لتقارير إعلامية يؤكد فشل «لوليسغارد» في انتزاع أي تنازلات من قبل ميليشيات الحوثي الانقلابية التي تسعى بكل قوة لعرقة كافة جهود السلام.

أما السبب الثاني وهو أن مارتن جريفيثس، قرر تأجيل زيارته إلى صنعاء لتكون أمس الاثنين، بسبب عطل في الطائرة الخاصة بالمبعوث.

وتهدف هذه الزيارة إلى لقاء قيادات المتمردين الحوثيين بغية الدفع نحو تنفيذ اتفاق ستوكهولم بشأن الحديدة، ورغم التعنت الحوثي، فإن الحكومة الشرعية وافقت على تعديلات بالخطة الأممية للانسحاب، بينما تواصل مليشيات الحوثي التعنت في تنفيذ الاتفاق الذي ترعاه الأمم المتحدة.

وكان جريفيثس قد زار في وقت سابق مسقط والرياض، في مسعى لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لإعادة الانتشار في مدينة وموانئ الحديدة، التي تأجل تنفيذها بسبب مماطلة المتمردين الحوثيين، وشروطهم التي دفعت بالمبعوث الدولي إلى إجراء تعديلات عليها وعرضها من جديد على الحكومة والميليشيات الانقلابية.

وسلم جريفيثس عبر رئيس المراقبين الدوليين مايكل لوليسغارد أواخر الشهر الماضي الخطة المعدلة إلى كل من الحكومة الشرعية والحوثيين، وتضمنت تأجيل البحث في هوية القوات المحلية التي ستتولى زمام الأمور في المناطق التي يتم الانسحاب منها إلى ما بعد تنفيذ الخطوة الأولى من إعادة الانتشار، والاكتفاء بنشر مراقبين في ميناءي رأس عيسى والصليف بعد انسحاب الحوثيين منها.

وبالتزامن مع ضغط دولي يدعوها لتنفيذ الاتفاق، صعدت الميليشيا الانقلابية الأوضاع بشن هجمات عسكرية مختلفة جنوب الحديدة.

وكانت الحكومة اليمنية ــ برعاية دولية ــ توصلت إلى اتفاق في السويد مع المتمردين في ديسمبر الماضي يقضي بوقف إطلاق النار في الحديدة، وانسحاب جميع القوات إلى خارج المدينة.

الآباء والأبناء والأحفاد... ضحايا تحويل اليمن إلى حقل ألغام

«الأمناء» غرفة الأخبار:

حولت مليشيا الحوثي المناطق التي تسيطر عليها إلى حقل ألغام راح ضحيتها 2584 مدنيا ما بين قتيل وجريح غالبيتهم من الأطفال والنساء، غير أن المشكلة الأكبر والتي كشف عنها الحقوقي اليمني سليم علاو، إن هذه الحقول ستستمر في حصد أرواح المدنيين لعشرات السنين حتى في حال التوصل إلى حل سياسي، مؤكداً أن التقديرات لعدد الألغام التي زرعتها المليشيا تتجاوز مليون لغم.

التركيز الحوثي على زراعة الألغام من دون أن يكون هناك خرائط من الممكن التعرف عليها لنزعها يبرهن على أنها لا تستهدف الأجيال الحالية فقط، ولكنها تريد أن يعيش المدنيين الأبرياء في خوف ورعب على أرواحهم طوال حياتهم، بحيث تكون حاضرة بجرائمهم في الحاضر والمستقبل أيضا، الأمر الذي يفضح توجه الحوثي الساعي لإثارة الفوضى في البلاد من دون أن يكون لديه مشروع سياسي يسعى لتطبيقه.

وحذر مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان في تعز من خطر الألغام على اليمن، مؤكدا أن اليمنيين يعيشون مشاكل خطيرة جراء انتشار الألغام التي زادت من الكارثة الإنسانية خصوصاً وأن عملية زراعتها تتم بشكل عشوائي ودون خرائط.

وتجد مليشيا الحوثي في زراعة الألغام سبيلا لحصد أكبر عدد من المدنيين من دون أن تتعرض هي لأي خسائر وهو أسلوب خسيس ورثته من إيران التي تدمر العالم العربي بمليشياتها المسلحة من دون أن تتورط هي في صراع مباشر، وتكتفي فقط بالتمويل والتدريب، وهو نفس فلسفة الألغام القاتلة.

وكان مساعد المدير العام لمشروع «مسام» السعودي لنزع الألغام في اليمن خالد العتيبي، حذر من أن كمية الألغام التي زرعها الحوثيون خلال السنوات الماضية، الأعلى معدل منذ الحرب العالمية الثانية، وقال خلال احتفال أقيم في مأرب بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بمخاطر الألغام الخميس الماضي، إن المشروع تمكن من انتزاع أكثر من 55 ألف لغم وعبوة ناسفة، خلال عام 2018.

وتستمر الألغام التي تزرعها العناصر الانقلابية في القتل وتدمير الحياة والأرزاق، على مدى سنوات طويلة حال عدم الوصول إليها، حتى مع التطورات التكنلوجية الحديثة، إذ تقوم المليشيات بتطويق مناطق واسعة بشبكات الألغام والعبوات الناسفة، إضافة إلى زراعتها في القرى وطرقات المزارعين ورعاة الغنم في عدد من المديريات.

وكان تقريرٌ صدر عن التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان (رصد)، قد كشف أن ألغام الحوثيين حصدت 1000 مواطن يمني، وتسببت في إصابة وإعاقة ما يزيد على 11 ألفاً في مختلف المناطق منذ عام 2015.

وأشار التقرير الذي تمَّ عرضه خلال ندوة حول الإخفاء القسري وزراعة الألغام في اليمن، والتي نظمها التحالف على هامش انعقاد الدورة الـ40 لمجلس حقوق الإنسان بمدينة جنيف، إلى أنّ اليمن أصبح أكبر دولة مملوءة بالألغام بعد الحرب العالمية الثانية؛ بسبب الألغام التي زرعتها المليشيات الحوثية.

وأوضح التقرير أنَّ مليشيا الحوثي زرعت أكثر من مليون لغم في مختلف المحافظات، منها ألغام مضادة للأفراد؛ ومضادة للعربات؛ ومضادة للدبابات والسفن والمراكب البحرية منذ عام 2014 وحتى عام 2018.

وبحسب التقرير، فإنَّ الحوثيين يستخدمون ألغاماً على شكل صخور ملونة وأسطوانية وألعاب أطفال ومواد بناء ومجسمات، وأصبحت هذه الألغام تهدد حياة الآلاف من اليمنيين، وتشكل خطراً يتربص بهم في كل مكان، وخاصة النساء والأطفال.

الألغام المضادة للأفراد التي تستخدمها المليشيات على نطاق واسع، تعد سلاحاً محرَّماً دولياً، ولا يجوز الاحتفاظ بها أو استخدامها حتى لو كان ضد العدو، وأكثر الفئات الاجتماعية تأثراً بالألغام هم البدو الرحَّل والرعاة والفلاحون.

وتتطلب عملية نزع الألغام الكثير من الجهد والوقت، بسبب اتساع رقعة حقول الألغام، وغياب الخرائط التي وضعت على أساسها حقول الألغام وقت الحروب.

بدورها قالت منظمة أطباء بلا حدود إن الألغام ستخلف أجيالاً من المشوهين وتبعات لا تقف عند الأسر فحسب إنما تتعداها إلى المجتمع ككل، حيث يرجح أن يصبح ضحاياها أناساً أكثر اعتماداً على المساعدة وأكثر عزلة، كما أنها تجعل من زراعة الحقول وحصادها أمراً مستحيلاً، مما يلحق أضراراً مادية مباشرة على أهالي المنطقة.